اتجاهات الطالبات نحو دور الدراسة الجامعية في تمكين المرأة المغربية

حالة المؤسسات ذات الولوج المفتوح بجامعة محمد الخامس بالرباط

دة. نجاة باسو [1]

الملخص

يتناول هذا المقال عرضا لنتائج بحث ميداني حول اتجاهات الطالبات نحو دور الجامعة ومساهمة الدراسة الجامعية في تمكينهن اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا من أجل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على اعتبار أن الجامعات المغربية تستقبل سنويا العديد من الفتيات وأصبح عددهن يفوق الخمسين بالمائة من مجموع الطلبة المسجلين بداية كل موسم جامعي، وعلى اعتبار أن مسألة تمكين المرأة المغربية يعتبر رهانا لتحقيق التنمية المستدامة للمغرب على غرار باقي دول العالم. أنجز هذا البحث على عينة تتكون من 250 طالبة من المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح التابعة لجامعة محمد الخامس بالرباط. خلص البحث إلى اعتبار الطالبات بأن فترة الدراسة الجامعية تساهم بشكل جيد في تمكينهن على مستوى اكتساب مجموعة من المهارات الحياتية، فيحين لا تساهم بنفس النسبة فيما يتعلق بالحقوق المدنية والتشريعية، وأيضا فيما يخص التمكين الاقتصادي والسياسي فأغلب الطالبات لا ترين أن هذه المرحلة من الدراسة تساهم في هذا المجال.

كلمات مفتاحية: الاتجاهات؛ الجامعة؛ تمكين المرأة؛ التنمية المستدامة؛ النوع الاجتماعي.

[1] أستاذة باحثة بكلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس بالرباط.

Abstract

This article presents the results of a field research on the trends of female students towards the role of the university and the contribution of university studies in empowering them socially, economically and politically in order to contribute to achieving the sustainable development goals, considering that Moroccan universities annually receive many girls and that their number has become more than fifty percent (50%) of the total number of students enrolled at the beginning of every academic season, and given that the fact of empowering Moroccan women is a bet on achieving sustainable development in Morocco like the rest of the world. This research was carried out on a sample of 250 female students from the openly polarized institutions affiliated to Mohammed V University in Rabat. The research concluded that the students consider that the university study period contributes effectively to their empowerment at the level of acquiring a set of life skills, while it does not contribute similarly regarding civil and legislative rights, as well as economic and political empowerment where most of the students do not believe that this stage of study contributes to this field.

Put the abstract here (in the summary, the objective of the research and the results obtained are indicated in one paragraph). Put the abstract here (the summary of the research objective and the results are indicated in one paragraph). Abstract (in the summary, the objective of the research and the results obtained are indicated in one paragraph). Put the summary here (in the summary, the goal of the research and the findings are indicated in one paragraph)

Keywords: trends ; university ; women empowerment ; sustainable development ; gender **.**

مقدمة:

تستقبل الجامعات المغربية بمختلف مؤسساتها وتخصصاتها في السنوات الأخيرة نسبة تتجاوز الخمسين بالمائة من الإناث بحسب معطيات الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار. هذه الأرقام الهامة يمكن قراءتها وتحليلها من عدة زوايا سواء من حيث التطور الملحوظ لإقبال الإناث على التعليم بكافة أسلاكه أو من حيث المجهودات التي يبذلها المغرب بخصوص النهوض بقطاع التعليم عامة والتعليم لدى الإناث خاصة والتي تدخل ضمن استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي المشار إليها في تقرير المملكة حول تمكين المرأة والتنمية المستدامة الصادر سنة 2016 والذي ركز على ضمان العدالة والمساواة في الولوج إلى التعليم العالي، هذه الاستراتيجية التي تمت بلورتها للفترة ما بين 2013 و2016 بهدف رفع التحديات المتعلقة بالتكوين والبحث العلمي والحكامة وبجودة التعليم، إضافة إلى مواكبة الحاجيات الاجتماعية الناتجة عن تطور النظام التربوي من جهة، ومن جهة أخرى متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية التي من شأنها مواكبة سياسة الانفتاح المعتمدة من طرف المغرب. وقد اعتمد بعد النوع الاجتماعي عند وضع هذه الاستراتيجية من خلال العديد من المشاريع والإجراءات التي تهدف إلى تقديم نفس الظروف للطالبات والطلبة لضمان نفس فرص النجاح والشغل[1].

هذا التقرير الذي يتماشى مع المنظومة الدولية فيما يتعلق بتمكين المرأة والنهوض بأوضاعها والحرص على تحقيق المساواة بين الجنسين في مختلف الحقوق والحريات في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (Bacqué & Biewener, 2015) وتمكين المرأة هو موضوع أصبح رائجا في جل الملتقيات والمؤتمرات المنعقدة لمناقشة قضايا المرأة على الصعيد الدولي خاصة التمكين الاقتصادي الذي تركز عليه هيئة الأمم المتحدة في سياق حقوق المرأة والعمل والعدالة الاجتماعية بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

في علاقة بين التعليم الجامعي وتمكين المرأة المغربية والدور الذي يمكن أن تلعبه فترة الدراسة في أن تكون فرصة لتمكين الطالبات اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا يجيبنا هذا المقال عن دور الجامعة في هذا المجال من خلال رصد اتجاهات الطالبات نحو هذا الدور.

1. إشكالية البحث:

تلتحق سنويا العديد من الطالبات بالتعليم العالي في مختلف الجامعات المغربية، والأرقام تشير إلى التحاق نسبة كبيرة منهن وبشكل متزايد خلال كل موسم جامعي بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح. فبرسم موسم 2021-2022 التحق ما مجموعه 923 723 طالب وطالبة، تمثل الإناث نسبة 51.77 % من هذا العدد. وبالنظر

[1] تمكين المرأة والتنمية المستدامة-تقرير المملكة المغربية- نيويورك-مارس 2016

إلى مختلف الجامعات فنسب الإناث تتراوح ما بين 51 و66%. وبالنسبة لجامعة محمد الخامس بالرباط فقد بلغ عدد الطالبات المسجلات بداية نفس الوسم 55.43 %.

أما فيما يتعلق بعدد الخريجات والخريجين فلا يتجاوز 113182 تمثل الإناث 53.94 % منهم، موزعة حسب أسلاك التكوين على الشكل التالي:

- 87.64 % من سلك الإجازة - 10.88 % من سلك الماستر - 1.46 % من سلك الدكتوراه

إذا ما قارنا عدد الخريجين بأعداد المسجلين في بداية الموسم الدراسي فالفرق كبير وشاسع يكاد يقارب العشر فقط سواء تعلق الأمر بالذكور او الإناث، وهي نسبة ضعيفة وتطرح أكثر من تساؤل حول مآل باقي الطلبة وخصوصا الإناث، أي نسبة مهمة غادرن الجامعة قبل إنهاء سنوات الدراسة ونيل إحدى الشهادات الجامعية.

وبحسب الإحصائيات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط فإن معدل البطالة لدى الفئة التي لها مستوى التعليم العالي هو 31.8% اناث و19.6 % ذكور. اما في العالم القروي فهي أكثر ارتفاعا وتصل 53.7 % لدى الإناث. فبالرغم من أن عدد الاناث يفوق عدد الذكور سواء من حيث عدد المسجلين أو الخريجين من الجامعات المغربية وتحديدا بالكليات ذات الاستقطاب المفتوح إلا أنه على مستوى نسب البطالة فهي مرتفعة لديهن مقارنة مع الذكور.

هذه المعطيات تطرح معها العديد من الأسئلة من قبيل التفاوت على مستوى فرص الشغل التي تقدم لكل من الذكور والإناث من ذوي مستوى التعليم العالي، في الوقت الذي يعتبر مجال التمكين الاقتصادي للنساء من المداخل الأساسية لإرساء المساواة بين النساء والرجال، بالإضافة إلى الجهود التي يبذلها المغرب لترسيخ حقوق المرأة بشكل خاص وانضمامه إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال تحقيق المساواة ومكافحة جميع اشكال التمييز، فالمغرب يقوم بمجموعة من التدابير والخطوات لكن يبقى هناك ضعف على مستوى التطبيق (Benabdeljlil, 2021) .

تجعلنا هذه المعطيات أيضا نتساءل حول اتجاهات الطالبات نحو دور الجامعة في تمكين الطالبات باعتبارهن نساء مغربيات يجب أن تساهمن في التنمية سواء أكان التمكين اجتماعيا أو اقتصاديا أو سياسيا. وباعتبار أن إقبالهن على هذه المؤسسات يتزايد بحسب معطيات وزارة التعليم العالي[1]، وأيضا بحسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط.[2]

انطلاقا مما سبق نطرح السؤال التالي:

[1] التعليم العالي في ارقام لموسم 2021-2022

[2] الموقع الرسمي للمندوبية السامية للتخطيط www.hcp.ma

ماهي اتجاهات الطالبات نحو دور الدراسة الجامعية في تمكين المرأة المغربية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا؟ وهل تساهم فترة الدراسة في شكل من أشكال تمكين المرأة؟

2. مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع البحث من الطالبات اللاتي يتابعن دراستهن بالكليات ذات الاستقطاب المفتوح التابعة لجامعة محمد الخامس بالرباط، وتم اختيار عينة قصدية تمثلت في 200 طالبة من كليات الآداب والعلوم والحقوق والاقتصاد تمثلن مختلف الشعب والمستويات، و50 طالبة شاركن في المجموعات البؤرية.

3. أدوات البحث:

اعتمدنا على استمارة تضمنت أسئلة مغلقة تم بناء أسئلتها انطلاقا من معايير ومستويات التمكين في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وعلى بعض تعاريف التمكين وما جاء به تقرير النموذج التنموي في المحور الخاص بفرص لإدماج الجميع والرافعات الأساسية لتحقيق دعم استقلالية النساء وضمان المساواة بين الجنسين والمشاركة السياسية، باعتبارها مؤشرات مهمة للتنمية. تضمنت الاستمارة بالإضافة إلى معلومات عامة ثلاث محاور تتناول المستويات الثلاث للتمكين: محور التمكين الاجتماعي والمدني-محور التمكين الاقتصادي-محور التمكين السياسي. وتم توزيع الاستمارة على 200 طالبة.

بالإضافة إلى الاستمارة اعتمدنا كأداة ثانية على 5 مقابلات جماعية أو ما يسمى المجموعات البؤرية، ما مجموعه 50 طالبة من نفس المؤسسات التي وزعنا عليهن الاستمارة، بهدف تعميق البحث أكثر حول الموضوع ورصد مختلف وجهات نظر المبحوثات وتفاعلاتهن حول أسئلة البحث وإشكاليته.

4. نتائج البحث الميداني

✓ **على مستوى التمكين الاجتماعي والمدني:**

تضمن هذا المحور من الاستمارة أسئلة تتعلق بمناحي الحياة الاجتماعية التي من شأنها تمكين المرأة اجتماعيا. فإذا كان التمكين الاجتماعي وهو إعطاء كامل الحق في ممارسة حقوقها الشخصية والاسرية وعدم تقييد اختياراتها في الأمور الاجتماعية التي تتعلق بها، فإن الأمر يتطلب، بالإضافة إلى الجانب الحقوقي والمدني، القدرة على ممارسة هذه الحقوق وذلك من خلال اكتساب الآليات والمهارات الحياتية التي تساعدها على ذلك.

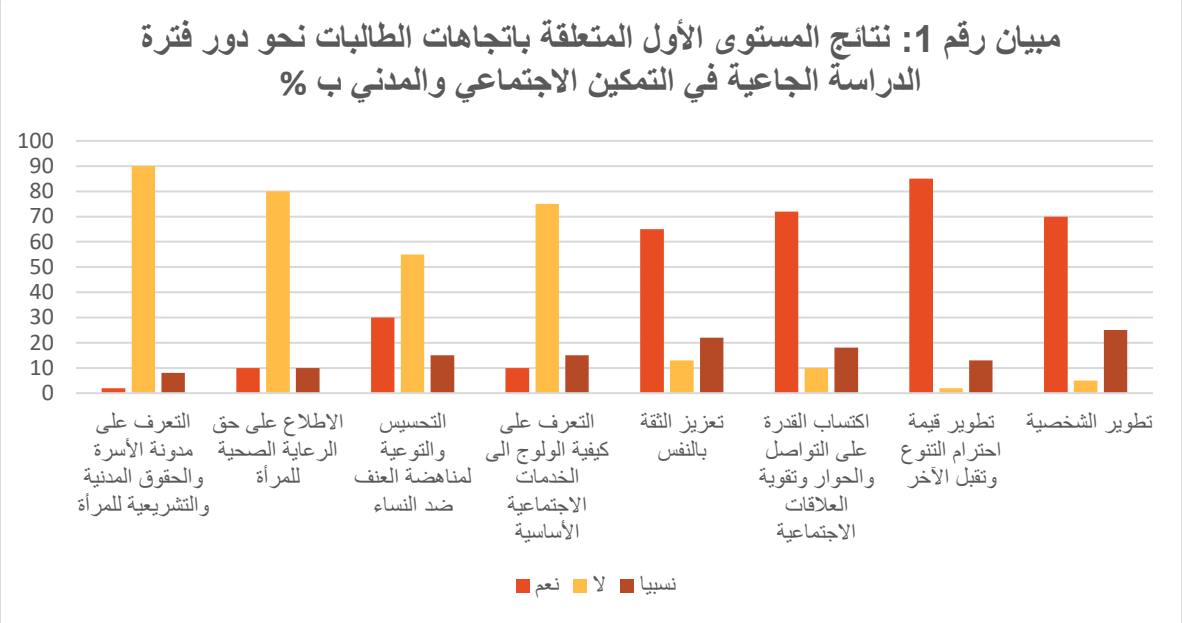

يتضح من خلال المبيان أن النسب الأكبر من الطالبات لا ترين أن الدراسة بالجامعة ساهمت في معرفتهن بالأمور التي تتعلق بالحقوق الاجتماعية والمدنية المتعلقة بالمرأة وبمدونة الأسرة بنسبة 90 %. تليها نسبة 80 % فيما يخص عدم مساهمة الدراسة في امكانية الاضطلاع على الحقوق المتعلقة بالرعاية الصحية للمرأة، كما عبرت 75 % منهن بأنهن لم يتعرفن على كيفية الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية عموما، وفيما يتعلق بالتوعية والتحسيس لمناهضة العنف ضد النساء فقد عبرت 55 % من الطالبات بعدم مساهمة الجامعة في هذا الجانب.

فيحين تبين أن الدراسة الجامعية ساهمت بشكل ايجابي في تنمية مجموعة من المهارات الاجتماعية أو ما يسمى بالمهارات الناعمة "Soft Skills" لدى الطالبات. فقد عبرت 85 % منهن عن كون الجامعة ساهمت في تطوير قيمة احترام التنوع وتقبل الآخر، ثم اكتساب القدرة على التواصل والحوار مع الآخرين وتقوية العلاقات الاجتماعية بنسبة 72 %، كما يساهم التكوين الجامعي في تطوير شخصية الطالبات بنسبة 70%، وكذا تعزيز الثقة بالنفس والتعبير عن الذات بنسبة 65 %.

وجاءت نتائج المقابلات الجماعية لتوضيح أعمق لبعض الإجابات والنسب المحصل عليها في المقياس، فقد اتفقت الطالبات على كون ولوج الجامعة والدراسة في احدى الكليات هي فرصة سانحة لاكتساب مجموعة من المهارات بشكل غير مباشر في أحيان كثيرة عبر الجو العام الذي يسود الفضاء الجامعي والانخراط في الأنشطة التي تنظمها بعض الأندية والتي يشرف عليها اما أساتذة أو طلبة. كما ان التقاء الطالبات من مناطق مختلفة من المملكة يتيح الفرصة كيفية قبول الاختلاف وتعزيز الثقة بالنفس لدى عدد كبير منهن. تقول احدى الطالبات: "***لم أكن اعلم ان الدراسة بالجامعة ستغير من شخصيتي وتجعلني اتعامل مع فتيات المدينة ونربط علاقات***

صداقة لأنني قادمة من الوسط القروي وكنت اتحفظ في التعامل معهن في بداية الامر". وتضيف أخرى حول تواصلها مع الاخرين: "***الدراسة بالجامعة طورت لدي القدرة على التواصل بشكل جيد مع الاخرين داخل الجامعة وخارجها***".

أظهرت نتائج المقابلات أيضا أن الدراسة الجامعية بالرغم من هذه المكتسبات على مستوى المهارات الحياتية التي تساعدهن في مواجهة الحياة، إلا أنهن يسجلن قصورا كبيرا على مستوى التعريف والتوعية والتحسيس بمجموعة من القضايا والقوانين التي يتوجب عليهن معرفتها قبل إنهاء الدراسة الجامعية كما أشارت إلى ذلك نتائج المقياس من قصور في التعريف بالحقوق المدنية والتشريعية وجديد مدونة الأسرة مثلا. وأجمعن على أن سنوات الدراسة تقتصر على الدروس النظرية المعتادة والتي يمكن لهن عدم حضورها لأنها متاحة، أما معلومات أو توعية بهذه الأمور فهي غائبة تماما باستثناء بعض المبادرات الباهتة من حين لآخر والتي تكون خلال بعض الندوات العلمية. تقول إحدى طالبات كلية العلوم: " الدروس لدينا مكثفة جدا جدا تليها الامتحانات والأعمال التطبيقية باستمرار، لا نعرف شيئا آخر عما يمكن أن يفيدنا عندما ننهي الدراسة في حياتنا الاجتماعية وحتى الخاصة، أعرف طالبات تزوجن ووقعت لهن مشاكل كثيرة بسبب جهلهن للمدونة".

عبرت الطالبات اللاتي يقطن بالعالم القروي عن ضياعهن بعد مغادرة الدراسة الجامعية سواء تخرجن وحصلن على شهادة، أو غادرنها قبل ذلك. ويرجع السبب إلى ذلك، بالرغم من اكتسابهن لمجموعة من المهارات والتطوير في شخصيتهن، إلى نظرة الوسط القروي الذي يرجعن اليه، بالنسبة لهن هاته العودة تنتظرها بطالة من جهة بنسبة كبيرة جدا وهو الامر الذي تؤكده الأرقام المشار اليها أعلاه بحسب الإحصائيات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط الذي يشير إلى ان معدل البطالة لدى الفئة التي لها مستوى التعليم العالي هو 31.8% اناث و19.6 % ذكور. أما في العالم القروي فهي أكثر ارتفاعا وتصل 53.7 % لدى الإناث.[1]

من جهة ثانية، هناك وصم اجتماعي يطال طالبات بعض المناطق القروية لمجرد أنهن غادرن القرية للدراسة الجامعية وعشن بمفردهن في المدينة، تقول إحداهن: "***بالنسبة لأهل قريتنا نحن الطلبات الجامعيات قد فسدت اخلاقنا بالجامعة بسبب الحرية التي نعيشها بالمدينة، لا نجد شغلا ولا تقبل ينا اسرة لأحد أبنائها كزوجة***"، ***وتضيف أخرى : " صراحة لا نرغب في العودة إلى القرية بسبب ما نسمعه وما نعيشه في محيطنا بالقرية***". **فهل يمكن للدراسة الجامعية في هاته الحالة أن تصبح سببا في رفض المجتمع القروي لهؤلاء الفتيات كما لم كانت مغادرة القرية من أجل الدراسة انحرافا يقابل بالرفض وبالوصم الاجتماعي؟**

- ✓ **على مستوى التمكين الاقتصادي:**

[1]

مبيان رقم 2: نتائج المستوى الثاني المتعلقة باتجاهات الطالبات نحو دور فترة الدراسة الجامعية في التمكين الاقتصادي ب %

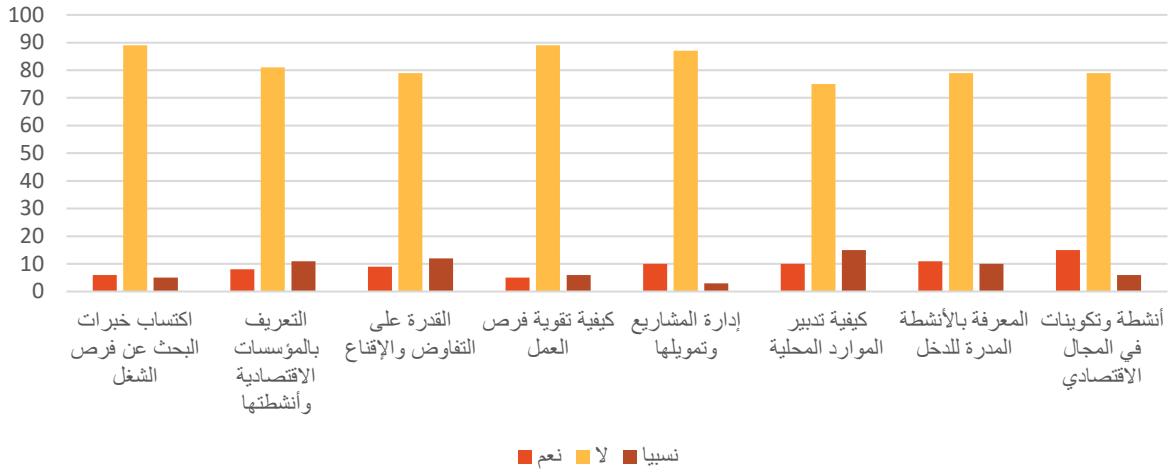

يتضح من خلال المبيان أن أكبر النسب شملتها الإجابات بعدم مساهمة الدراسة الجامعية في الاستعداد للعمل وولوج سوق الشغل بعد مغادرة الكلية. فقد أجابت 89 % من الطالبات بعدم اكتساب أية خبرات للبحث عن فرص الشغل وكيفية تقوية هذه الفرص، كما أنهن لم تتعرفن على كيفية إدارة المشاريع بنسبة 87%، ولم يتعرفن على طبيعة المؤسسات الاقتصادية وأنشطتها بنسبة 81 %، وعبرت 79 % منهن عن عدم اكتساب القدرة على التفاوض والاقناع، أيضا لم يتعرفن على الأنشطة المدرة للدخل ولم يشاركن في أي نشاط أو تكوين له علاقة بمجال الشغل والاقتصاد، وبالنسبة لتدبير الموارد المحلية فقد اجابت 75 % من الطالبات بعدم اكتسابهم لهاته المهارة.

كما أكدت نتائج المجموعات البؤرية النسب التي افرزها المقياس حيث ان الطالبات عبرن وبشكل جماعي تقريبا عن جهلهن التام بمتطلبات سوق الشغل وما يتطلبه من آليات ومهارات باستثناء بعض طالبات شعبة الاقتصاد اللاتي عبرن عن معرفتهن المسبقة من خلال الدروس النظرية، ولكن بالرغم من ذلك ليست لهن القدرات الكافية لمواجهة سوق الشغل. بالنسبة لهن فالدراسة لا تسمح لهن بالاستعداد للعمل خصوصا ان التخصصات التي يدرسنها بعيدة تماما عن متطلبات سوق الشغل، تقول احداهن: ***"من يدرسن في المعاهد والمدارس العليا المتخصصة هن فقط يعرفن ماذا سيشتغلن، اما نحن من ندرس "غي" (فقط) الشعب الأدبية أو حتى العلمية نجهل مستقبلنا، سوق الشغل لا مكان لنا فيه. باستثناء التعليم لمن حالفهن الحظ لا تسألون عن عمل آخر..المدارس الخاصة تشغلنا برواتب هزيلة جدا"***. تضيف أخرى: ***"لم نتعلم في الجامعة ما يفيد في سوق الشغل، أصبح الآن الحديث عن اللغة الإنجليزية لولوج الشركات ..الخ، نحن أصلا لا مكان***

لنا في الشركات سواء باللغات أم بدونها، لا قيمة للتخصصات التي ندرسها في سوق الشغل، هم في انتظار خريجات وخريجي معاهد التجارة والتدبير والمدارس العليا الخاصة..."

مشكل البطالة بحسب هذه المعطيات لا زال يخضع للتمييز النوعي بين الرجل والمرأة، والفرص التي تتاح للطلبة الذكور يبدو أنها لا تتاح للطالبات والأرقام الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط تؤكد ذلك كما سبق وأشرنا أعلاه.

فبالرغم من أن عدد الإناث يفوق عدد الذكور سواء من حيث عدد المسجلين أو عدد الخريجين من الجامعات المغربية وتحديدا بالكليات ذات الاستقطاب المفتوح إلا أنه على مستوى نسب البطالة فهي مرتفعة لديهن مقارنة مع الذكور خاصة في العالم القروي. هذه الأرقام لا زالت مقلقة بالرغم من البرامج الوطنية للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030 الرامية إلى تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص وتقليص الفجوة بين الجنسين في جميع المجالات.

ولطالما اعتبرت المساواة بين الجنسين في المغرب هي الحلقة الأضعف بين جميع السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فعلى الرغم من كل الجهود المبذولة فقد تعمقت التفاوتات بين الرجل والمرأة لغاية السنوات الأخيرة على مستوى الوصول إلى سوق الشغل مثلا، والوصول إلى الحقوق الاجتماعية الأساسية. فحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط فإن نسبة مشاركة المرأة في الساكنة النشيطة ظلت دون المعايير الدولية والإقليمية (SADIK., EL MOUTAOUKI, & BOURMA، 2019).

إذا كان التمكين الاقتصادي حسب هيئة الأمم المتحدة هو التصرف الكامل للمرأة في أموالها وممتلكاتها وأيضا إدارتها بالشكل الذي ترغب فيه وكذا ممارسة المهن المشروعة التي تطمح إليها دون مبررات مرتبطة بالأعراف الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع، نتساءل كيف لطالبات المستوى الجامعي أن يحققن هذا الهدف إذا لم تساهم الدراسة الجامعية في تمكينهن من الآليات الأساسية لذلك؟

- ✓ **على مستوى التمكين السياسي:**

مبيان رقم 3: نتائج المستوى الثاني المتعلقة باتجاهات الطالبات نحو دور فترة الدراسة الجامعية في التمكين السياسي ب %

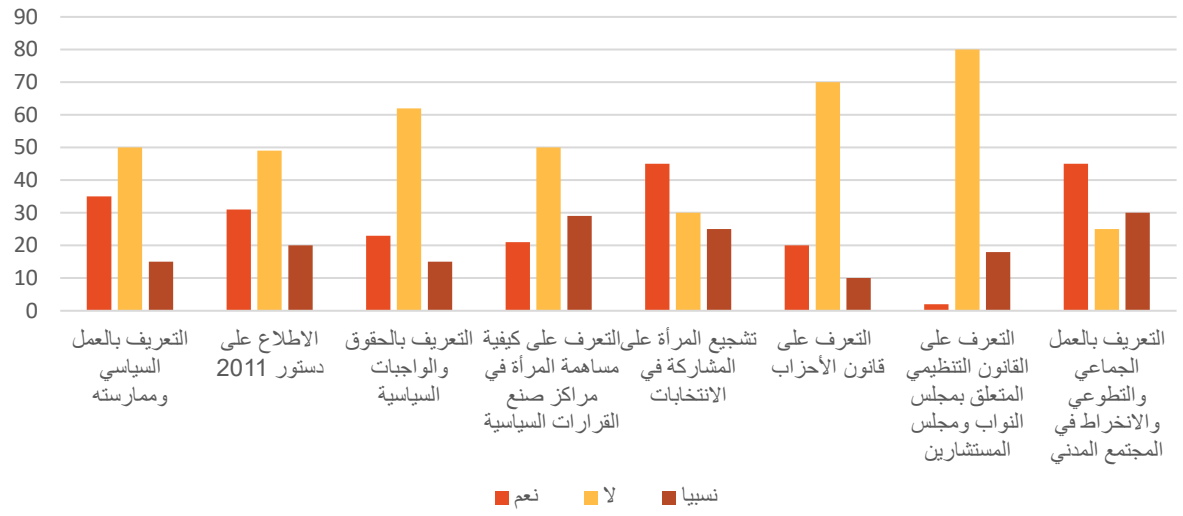

يتبين من خلال المبيان أن نسب مساهمة الدراسة الجامعية في التمكين السياسي للطالبات مرتفعة فيما يتعلق بعدم الإلمام القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب ومجلس المستشارين بنسبة تصل إلى 80%، تليها عدم معرفة قانون الأحزاب بنسبة 70 % وعدم تعريفهن بالحقوق والواجبات السياسية بنسبة 62 %. وتبين أن 50% من الطالبات لم يتمكن من معرفة ماهية العمل السياسي اثناء الدراسة الجامعية وعن مساهمة المرأة في مراكز صنع القرارات السياسية.

بالنسبة لتشجيع المرأة على المشاركة في الانتخابات والعمل الجماعي والتطوعي والانخراط في المجتمع المدني فقد عبرت 45 % من الطالبات عن استفادتهن في هذا الجانب خلال الدراسة، وفيما يتعلق بالاطلاع على دستور 2011 فقد أجابت الطالبات بنسبة 31 % بنعم و20% نسبيا، مقابل 49 % لم تتح لهن الدراسة الجامعية فرصة الاطلاع عليه.

وكانت طالبات كلية الحقوق، خلال المقابلات الجماعية، هن الأكثر الماما ببعض المعلومات والأنظمة السياسية من بين باقي الطالبات بحكم دراستهن للقانون، أما باقي الطالبات فبعضهن استفدن عن طريق انخراطهن في جمعيات المجتمع المدني ومشاركتهن في أنشطة ذات الطابع التحسيسي والتوعوي بالأمور السياسية. وفيما يتعلق بمساهمة فترة الدراسة بالجامعة فقد عبرت الطالبات عن عدم ادراج أنشطة أو برامج في هذا الشأن موازاة مع الدروس النظرية كما عبرن عن ذلك من قبل فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي. قالت إحداهن: "*للأسف تكويننا لا يخرج عن إطار الوحدات المدرجة في تخصصاتنا*". وأضافت طالبة أخرى:" *من*

المفيد جدا أن نتعرف على الأمور السياسية رغم أننا ندرس شعب أدبية أو علمية، كل ما نسمعه عن العمل السياسي هي أمور سلبية تجعلنا نبتعد عنها بخلاف لو اطلعنا عليها هنا لاختلف الأمر ربما". وعن المشاركة في الانتخابات فلم يسبق لإحداهن التوجه إلى صناديق الاقتراع والبعض منهن فقط من يعرفن مرشح أ ومرشحة الدائرة التي يتبعن إلى نفوذها.

الرغبة في الدفع بالمرأة إلى الدخول في السياسة بشكل ينعكس إيجابا على العملية الديمقراطية والتنموية في البلاد يتطلب مواجهة العديد من التحديات التي تواجه المرأة المغربية في تفعيل دورها السياسي. ولعل تمكين الطالبات سياسيا أثناء فترة الدراسة الجامعية من بين أهم المداخل التي يتوجب المرور عبرها لتحقيق مشاركة سياسية فعالة على اعتبار أن الجامعة كما أشرنا إلى ذلك سابقا تسهر على تكوين عدد كبير ومهم من الفتيات في فترة مهمة من حياتهن، بالتالي فهي فترة توجيه واختيارات على جميع المستويات.

نستنتج من خلال أجوبة الطالبات ربما تفسيرا لعزوف الشباب بشكل عام عن المشاركة السياسية، فإذا كانت نسبة مهمة من الفتيات من يدرسن بأسلاك التعليم العالي لا تحضين بفرصة التكوين ولو نسبيا في الشأن السياسي، فكيف سيقبلن عليه ويشاركن مشاركة فعالة في مختلف أوجهه؟ ثم إذا كان هذا وضع طالبات جامعيات فكيف بالنسبة لباقي الفتيات والنساء الأميات أو اللاتي انقطعن عن الدراسة في الأقسام الابتدائية أو الثانوية ممن تراهن عليهن الدولة في المشاركة السياسية؟

خاتمة

حاولنا في هذا البحث معرفة اتجاهات الطالبات وموقفهن من دور الدراسة الجامعية في تمكينهن اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا لمواجهة الحياة العامة بشكل ناجح وفعال وبالتالي المشاركة في التنمية المستدامة للبلاد، على اعتبار أن فترة الدراسة في مؤسسات التعليم العالي تعتبر فترة متميزة للتكوين في عدة مستويات سواء بشكل مباشر عن طريق الدروس النظرية والمحاضرات أو بشكل غير مباشر عن طريق الأنشطة الموازية أو الحياة الجامعية بشكل عام.

ومن خلال النتائج المحصل عليها من الاستمارة والمقابلات الجماعية تبين أن فترة الدراسة الجامعية من وجهة نظر الطالبات لم تساهم في التمكين الذي يساعدهن في الانخراط في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فباستثناء تأكيدهن، بنسب مرتفعة، على اكتساب مجموعة من المهارات الحياتية وتطوير القدرات الشخصية أثناء الدراسة من خلال الجو العام الذي يسود داخل الفضاء الجامعي وعن طريق مجموعة من الأنشطة التي تلعب دورا أساسيا في تكوين وتطوير شخصية الطالب. غير أنه على مستوى التمكين المدني والحقوقي فإن الأمر يكاد يكون غائبا لدى معظم الطالبات في مختلف التخصصات والمستويات إلا إذا استثنينا

بعض طالبات كلية الحقوق. نتساءل في هذا الشأن كيف لهؤلاء الطالبات أن يواجهن الحياة الاجتماعية بكل مشاكلها وصعابها خاصة ما يرتبط بالحقوق وكيفية الحصول عليها على قدم المساواة مع الرجل.

نفس الموقف ينطبق على التمكين الاقتصادي حيث أن الطالبات يؤكدن على أت التخصصات التي يدرسنها ليست مطلوبة في سوق الشغل من جهة، ومن جهة أخرى فالدراسة الجامعية لم تساهم في هذا المجال ربما بإدراج أنشطة وتكوينات إلى جانب الدروس النظرية ما من شأنه مساعدتهن على ولوج سوق الشغل حسب الإمكانيات المتاحة لديهن وفي المجالات التي تناسب دراستهن. بالتالي فقدرة الطالبات على النجاح اقتصاديا وامتلاك الصلاحيات لصنع القرارات الاقتصادية كما يشير إلى ذلك مفهوم التمكين الاقتصادي فهو أمر يصعب تحقيقه بعد مغادرة الجامعة. فمجموعة، تقدر بالآلاف، من خريجات الجامعة أو من يغادرنها في منتصف الطريق لا تمتلكن المعارف الكافية والتمكين الاقتصادي اللازم وهذا ما يفسر نسبة البطالة المرتفعة في أوساط خريجات الجامعات خاصة في الوسط القروي.

أما فيما يتعلق بالتمكين السياسي، فقد سامت الدراسة الجامعية نسبيا، مقارنة مع التمكين الاقتصادي والاجتماعي، في بعض الجوانب المتعلقة بالتوعية والتحسيس بأهمية المشاركة السياسية في مختلف أوجهها، كالتشجيع على المشاركة في الانتخابات والاطلاع على دستور 2011، فيحين لم تتعرفن على العديد من القوانين والمؤسسات السياسية. عموما في المستوى الجامعي يتولد لدى الطلبة شغف المعرفة السياسية، وتبدأ التساؤلات والنقاشات حول العديد من القضايا السياسية مما يدفع بعدد منهم إلى الانخراط في الشبيبات الحزبية أو المنظمات الغير الحكومية التي تساهم بشكل أو بآخر في هذا التمكين السياسي. وهذا المعطى قد يفسر اعتبار بعض الطالبات أن الدراسة الجامعية لها دور في تمكينهن سياسيا ولو بشكل غير مباشر.

نتساءل في الختام هل هذا العدد الكبير من طالبات الكليات ذات الاستقطاب المفتوح بمختلف تخصصاته ومستوياته لا يمكن اعتباره حلقة مفقودة وسط استراتيجيات الجهات المعنية بتمكين المرأة المغربية عندما نجد أن البرامج والآليات المؤسساتية تركز على المرأة القروية وعلى محو الأمية وعلى التكوين المهني وتشجيع الاستفادة من القروض الصغرى لهاته الفئة؟ هل تدخل الطالبات الجامعيات خانة المستفيدات من هذه البرامج؟ ثم نتساءل من جهة أخرى ألم يحن الوقت بعد لتعيد المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح النظر فيما تقدمه من تكوين للآلاف من الطالبات والطلبة؟ فهذه النسبة الهامة جدا من الطالبات على مستوى مختلف الجامعات بالمغرب هن نساء مغربيات مطالبات بالمساهمة في التنمية المستدامة لهذا البلد بالتالي يجب الالتفات اليهن فعليا وليس كأرقام فقط يشار إليها في التقارير.

لائحة المراجع:

- التعليم العالي في أرقام 2021-2022، الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2003)، تقييم وضع المرأة في ضوء منهاج عمل بكين، المكتب الإقليمي للدول العربية بالتعاون مع الإنماء العام النسائي، دمشق
- المرأة المغربية في أرقام 20 سنة من التطور (2021)، يوجد هذا التقرير على الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط www.hcp.ma
- وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. "تمكين المرأة والتنمية المستدامة" -تقرير المملكة المغربية- نيويورك-مارس 2016
- Bacqué, M. & Biewener, C. (2015). Pourquoi l'empowerment ?. Dans : , M. Bacqué & C. Biewener (Dir), L'empowerment, une pratique émancipatrice (pp. 5-22). Paris: La Découverte.
- Benabdeljlil, N. (2021). L'autonomisation des femmes au Maroc: les politiques publiques en question (Doctoral dissertation, RSSI).
- Goffman, E., & Kihm, A. (1975). Stigmate: les usages sociaux des handicaps (p. 175). Les éd. de minuit.
- Igamane, S. (2020). Les inégalités de pouvoir au sein des coopératives de femmes au Maroc. RECMA, 358, 87-101. https://doi.org/10.3917/recma.358.0087
- Sadik, A., El moutaoukil, A., & Bourma, K. (2019). L'Autonomisation des femmes comme source de développement économique et social au Maroc: étude exploratoire du statut économique des femmes marocaines sur la base du third billion index. Revue de Gestion et d'Économie, 7(1 & 2), 14-29.